

التوزيع: عام
13 تموز/يوليو 2017
لغة النسخة الأصلية: الإنجليزية

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2017
11-5 سبتمبر 2017، نيويورك
البند 1 من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام 2017
(30 أيار/مايو إلى 8 حزيران/يونيو 2017، نيويورك)

صفحة	
2	1. المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2	2. بيان مقدم من مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج
4	3. المسائل المالية والخاصة بالميزانية والإدارية
4	4. الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021
6	5. المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
7	6. تقرير التنمية البشرية
8	7. البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتعلقة بها
8	8. التقييم
9	9. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
11	10. بيان مقدم من المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي
12	11. التقييم
13	12. الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (من 2018 إلى 2021)
14	13. البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والشؤون المتعلقة بها
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
14	14. بيان مقدم من المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي
	الجزء المشترك
15	15. المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية
17	16. تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

1. المسائل التنظيمية

1. عُقدت الدورة السنوية لعام 2017 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 30 أيار / مايو إلى 8 حزيران / يونيو 2017.
2. وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2017 (DP / 2017 / L.2)، ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2017 (DP / 2017/13).
3. ترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2017 في الوثيقة DP / 2017/29 المتاحة على الموقع الإلكتروني لمجلس الإدارة التنفيذي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. ووافق المجلس التنفيذي في القرار 19/2017 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2017:
الدورة العادية الثانية لعام 2017: 5 إلى 11 سبتمبر 2017، نيويورك.

2. الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2. بيان مقدم من مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج

5. قد أعلن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القائم بالأعمال بالنيابة، في بيانه الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي، وصول المدير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد/ أكيم ستاينر، في 19 حزيران / يونيو 2017، وهو الأمر الذي يتزامن مع حدوث تغييرات أوسع نطاقاً داخل الأمم المتحدة، تشمل: خطة الإصلاح للأمين العام، ووضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021، وتنفيذ الاستعراض الشامل لعام 2016 الذي يُجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقدم أيضاً الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير السنوي لعام 2016 لمدير البرنامج (DP/ 2017/15) والمرفات)، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2016 (DP / 2017/15 / Add.2) والمرفات)، والمرفق الإحصائي (DP / 2017/15 / Add.2).
6. أكد مدير البرنامج، القائم بالأعمال بالنيابة، التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنهوض بأولويات الأمين العام، في إطار توجيه الدول الأعضاء، فيما يتعلق بإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد قدم الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016 مخططاً للتغيير، متوقفاً على ما يلي: (أ) جعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية أكثر مرونة وملاءمة وكفاءة؛ (ب) التطبيق الشامل لنهج الأداء الموحد وإجراءات التشغيل الموحدة، إلى جانب جيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ج) كفاءة وجود مُنسّق مقيم محايد يتمتع بسلطة لجعل التعاون مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ (د) إنشاء فهم مشترك وشامل لاحتياجات وعروض جهاز الأمم المتحدة؛ (هـ) زيادة الثقة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.
7. وأشار الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014-2017 والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2016 إلى أن الأداء الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى ثلاث سنوات كان قوياً، وأن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف عام 2017. وأشار الاستعراض إلى التقدم المحرز في الأداء المؤسسي، الذي يتضح من خلال وجود نظام صارم لتقييم البرامج والالتزام بالشفافية والمساءلة وزيادة كفاءة الإدارة. وفيما يتعلق بالتنسيق بين الأمم المتحدة، أظهر استقصاء الشراكات زيادة إحساس الشركاء بالرضى عن قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين.
8. أظهر الاستعراض التراكمي للميزانية المتكاملة للفترة 2014-2017 (DP / 2017/16) أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف، على الرغم من انخفاض الموارد العادية (الأساسية). وظلت خطة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014-2017 ضمن الإطار المالي المُعتمد من قِبَل المجلس في القرار 28/2013. وأبرز مدير البرنامج، القائم بالأعمال بالنيابة، أن وقف هبوط الموارد الأساسية يمثل أولوية قصوى. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنويع قاعدة تمويله الأساسية؛ وفي عام 2016، توصل البرنامج إلى اتفاق تمويل مع أول مساهم للقطاع الخاص في الموارد الأساسية.
9. شدد على أن الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 ستجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مثل هذا الوقت الحاسم يكتسب شعبية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبينما العمل على الخطة مازال مستمراً، كانت الخطة أكثر تركيزاً وتكاملاً ومرنة بدرجة كافية لمراعاة نتائج عملية المراجعة.

10. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بخطة عام 2030، مما يساعد البلدان على تطبيقه في صورة استراتيجيات وطنية تعالج طابع الأهداف الإنمائية المتكامل وغير القابل للتجزئة. ويشمل ذلك تقديم الدعم لإعداد خرائط طريق وطنية للأهداف وتنفيذها من خلال بعثات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالتعميم والإسراع ودعم السياسات، ودعم عمليات المتابعة والاستعراض. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ اتفاق باريس بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يساعد البلدان على إعداد المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها. وفيما يتعلق بتقديم الدعم في وقت الأزمات، سلط مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على عمل البرنامج لمعالجة الأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود، على النحو المبين في طريقة العمل الجديدة المُتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016.

11. أثنى أعضاء المجلس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأدائه مُقابل الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، ونجاحه في العمل ضمن إطار الميزانية. وحثوا البرنامج على الاستفادة من الدروس المستخلصة من الاستعراض التراكمي عند وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، مع إبراز الأهمية المركزية لخطة عام 2030 والأهداف - بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة - وكذلك الاتجاه الذي حدده الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016.

12. شددت مجموعة من الوفود على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعالج الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً (LDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان ذات الدخل المتوسط (MICs). ودعت عدة وفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مالياً وفيما يتعلق بقرارات الموظفين. وشددت وفود أخرى على أهمية متابعة المساواة بين الجنسين والنهج التي تركز على الشباب في التنمية؛ وحقوق الإنسان من وجهة نظر التنمية التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووجهات النظر المتأثرة بالسياق؛ والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد والنهج الابتكارية للتنمية.

13. أعرب أعضاء المجلس عن مجموعة من الآراء بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخروج من الأزمات. وشددوا على إمكانية تعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استناداً إلى ولايته الإنمائية، مع الأخذ بمنظور إنمائي يكمل العمل الإنساني. وأشار البعض إلى ضرورة معالجة الهشاشة والضعف لمنع الأزمات. ورأى آخرون أنه يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير إقامة صلة بين السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية تمثيلاً مع الطريق الجديد للعمل والحفاظ على خطط السلام والمنع. وحث الكثيرون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة المشاركة في السياسات والاتفاقات والتدخلات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وسلط العديد من أعضاء المجلس الضوء على الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف والشفافية والمساءلة.

14. الإشارة إلى إنجازات الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، حثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز دوره التيسيري الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وضمان وجود مُنسق مقيم محايد ومُخوّل له السلطة. ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع وتحسين نهج الأداء الموحد وإجراءات التشغيل الموحدة، وضمان أن يصبح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة، بما في ذلك تحسين الإدارة القائمة على النتائج ووضع أهداف أكثر تماسكاً وفقاً للاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016، بالتعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة.

15. ردًا على ذلك، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القائم بالأعمال بالنيابة، لأعضاء المجلس أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2018-2021، ركزت على خطة عام 2030 والاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016 وتماشيت معها، مع القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة في جوهرها. وقد التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات على ثلاثة مسارات: داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي كامل المنظومة. وقال إن وجود نظام منسق مقيم فعال ومحايد ولديه موارد كاملة هو مفتاح النجاح. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفتوحاً للحوار مع أعضاء المجلس بشأن تعزيز نظام المنسق المقيم. وشملت مجالات العمل الرئيسية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية واستمرار الالتزام بالبلدان متوسطة الدخل. وفيما يتعلق بالشؤون المالية، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنهج ابتكارية في مجال جمع الموارد الأساسية، مع السعي إلى زيادة الكفاءة والقيمة مقابل المال. وأكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالمناخ، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في تنفيذ اتفاق باريس، ولا سيما من خلال المساهمات المحددة وطنياً. وفيما يتعلق بالأزمات، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد الشركاء على إدراك أسلوب العمل الجديد. ونظرًا لأن قيمته تتوقف على مهارات ومواهب وخبرات قوة العمل العالمية، فإن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم.

16. واتخذ المجلس التنفيذي المقرر 10/2017 بشأن الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014-2017، والتقارير السنوي لمدير البرنامج.

3. المسائل المالية والخاصة بالميزانية والإدارية

17. عرضت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستعراض التراكمي للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014-2017 (DP / 2017/16) والمرفقات).
18. رحب أعضاء المجلس بالتقرير، ولكنهم أعربوا مجدداً عن قلقهم بشأن اختلال توازن الموارد الأساسية / غير الأساسية. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على السعي إلى تحقيق الكفاءة وتحقيق أقصى قدر ممكن من استرداد التكاليف. كما حفزوه على استكشاف الشراكات المبتكرة ونهج التمويل، لا سيما مع القطاع الخاص. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها تجاه معرفة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبرم اتفاق تمويل مع أول مساهم له في القطاع الخاص في الموارد الأساسية. وأعربت مجموعة أخرى عن قلقها إزاء استمرار القيود المفروضة على التمويل لما لها من تأثير سلبي على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وطلبت أن يخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل بطريقة تعطي الأولوية للسكان الأشد احتياجاً.
19. وأقرت مجموعة من الوفود بأن الوفورات في تكاليف التغييرات الهيكلية لن تستمر إلى ما لا نهاية، وتوقعت أن تعمل الإصلاحات على تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي. وأعربوا عن قلقهم إزاء القيود المالية الحالية التي يمكن أن تعرقل التنفيذ الكامل للتغييرات التنظيمية على الصعيدين القطري والإقليمي. وأعربوا أيضاً عن قلقهم من التأخيرات في استرداد التكاليف وعدم تنفيذ المسؤولية المباشرة لخدمات الدعم الاستشاري والدعم البرنامجي قد يؤخر طموحات إدماج البرمجة والتصميم المسبق واتخاذ ترتيبات تمويلية مبتكرة.
20. فيما يتعلق باسترداد التكاليف، أعربت المجموعة ذاتها عن أملها في أن تسمح الصناديق والبرامج للمجالس التنفيذية بالتوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات على المنهجية والأسعار وفقاً للقرار 19/2013. وشددوا على أن الدول الأعضاء ستسهم بشكل أكبر في الموارد الأساسية إذا أظهرت المنظمات شفافية أكبر بشأن استرداد التكاليف. وأوصوا بأن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة خريطة طريق منقحة للمشاورات المتعلقة باسترداد التكاليف مع تقديم تحليل أفضل ومقترحات للمنهجية والأسعار التي يمكن للمجلس أن يتخذ بشأنها قراراً في دورته السنوية لعام 2018.
21. وأشارت المجموعة إلى طلبها لعام 2016، وذكرت أن نهج الميزانية الجديدة ما زال يفترق إلى المعلومات المتعلقة بالعنصر البرنامجي. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف الجهود لربط الميزانيات بالنتائج، ويتوقع أن تعكس الميزانية المتكاملة الجديدة الميزة على أساس النتائج على نحو أفضل. وبالإشارة إلى الميزانية والإبلاغ عن ثغرات في معلومات، دعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان أن تُبين الميزانية الجديدة بوضوح كيفية استخدامها للموارد الأساسية.
22. ورداً على ذلك، أكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قدرة البرنامج على الحفاظ على الأداء السليم على مدى ثلاث سنوات، عند انخفاض القيمة الأساسية بمقدار 300 مليون دولار، كان بسبب تطبيقه لاسترداد التكاليف على البنود غير الأساسية، وهو ما يُعد شهادة على التزامه باسترداد التكاليف بالكامل. ويرجع التأخر في تنفيذ استرداد التكاليف في بعض البنود إلى عملية التنفيذ التدريجي لسياسة استرداد التكاليف؛ ويقتصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطبيق السياسة على المشاريع الممولة لعدة سنوات بناء على جدول زمني متأخر. وأكدت لأعضاء المجلس أن نجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سد بعض ثغرات الميزانية يرجع إلى زيادة استرداد التكاليف المتعلقة بالعناصر البرنامجية غير الأساسية، مع زيادة تمويل ميزانيته المؤسسية من العناصر غير الأساسية. وصاحبت مسودة الميزانية المتكاملة لعناصر الموارد الأساسية الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2018-2021.
23. وتبنى المجلس القرار 11/2017 بشأن الاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014-2017.

4. الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

24. قدم المدير، القائم بالأعمال بالنيابة، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة 2018-2021 (DP/2017/CRP.2). وفي مناقشة لاحقة، أوضح مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كيف يدعم إطار النتائج رصد مشروع الخطة وإنجازه.
25. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للعملية التشاورية في أثناء صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والنهج المتبع في وضع الإطار السردى والمتكامل للنتائج والموارد، الذي اعتبره أفضل الممارسات الجريئة. وأبرزوا الحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، وإنعكاس التحسينات في مشروع الخطة قبل الدورة العادية الثانية لعام 2017. وأعربوا عن تطلعهم لإسهام مدير البرنامج الإنمائي الجديد، السيد أشيم شتاينر، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات.
26. شددت مجموعة من الوفود على أن مشروع الخطة ينبغي أن يستند إلى وثائق الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا يسعى إلى توسيع نطاق ولاية المنظمة إلى ما يتجاوز مزاياها النسبية. وأشار إلى أنه على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز في المقام الأول على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً. وشددت

وفود أخرى على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحفاظ على ولاية واسعة ولكن مركزية حتى يتسنى له معالجة العديد من المسائل الإنمائية. ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان تلبية الخطة الجديدة لاحتياجات البلدان متوسطة الدخل وإمكاناتها بصفاتها عوامل دافعة للتنمية المستدامة من خلال نهج متباينة.

27. دعا قطاع عريض من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة، استنادًا إلى الأسباب الجذرية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد النظر في أنشطة الخطة من منظور مزاياها النسبية، وأن يحدد الأولويات مقابل الموارد لوضع خطة عمل. وينبغي له أن يسعى إلى تحقيق نتائج أكثر تركيزًا من أجل تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة بوجه أفضل، ويشمل ذلك رسم حدود المسؤولية والمساءلة على نحو أفضل، وإيلاء الأولوية للأنشطة وتحديد المجالات التي تتمتع فيها الوكالات الأخرى بقدرات أفضل. وطلبوا توضيحًا بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمين العام للسلام والوقاية ودوره في الربط بين التنمية والإنسانية والسلام. وينبغي أن تحدد الخطة بوضوح تركيز النهج 2+2 ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع نشوب الصراعات وتغيير المناخ، بما يتماشى مع الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016.

28. وأعربت مجموعة من الوفود عن رغبتها في أن يتناول مشروع الخطة الفعالية المؤسسية والكفاءة ومردود النقود وبحث نماذج الأعمال المختلفة، في ضوء إشارتها إلى أن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرض للضغط اعتمادًا على النتائج المستمدة من تقييم الفعالية المؤسسية المشترك لعام 2016. كما دعت هذه الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد التدفقات النقدية واسترداد التكاليف وبنود الميزانية وتقسيم عمل منظمات الأمم المتحدة في الميزانية المتكاملة. وأوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة، بما يتفق مع الاستعراض الرباعي السنوات وتم في عام 2016، ولا سيما في ضوء القيود المالية المستمرة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتبع نهجًا مبتكرة لتعبئة الموارد، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، والعمل بنحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المعني بوضع الخطط المالية. وشددت المجموعة على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل الخطة، وتفصيل الموارد التي أنفقت لتعزيز المساواة بين الجنسين ولإعداد التقارير السنوية المعنية بالمساواة الجنسانية.

29. شدد العديد من الوفود على الدور القيادي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تعكس الخطة التحديات والمطالب العالمية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمنظومة الأمم المتحدة على النحو المبين في خطة عام 2030 وأهدافها، بما في ذلك "الاهتمام بالجميع"، والعمل على توسيع نطاق الأداء الموحد وإجراءات التشغيل القياسية. وعبروا عن رغبتهم في أن يعكس الفصل المشترك مدى تعزيز منظومة الأمم المتحدة للمزايا التعاونية بدلًا من المزايا التنافسية. ودعت هذه الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تسهيل تقسيم عمل منظومة الأمم المتحدة، باتباع "نهج شامل للمنظومة". وطلبوا توضيحات بشأن المنسق المقيم وأدوار ممثلي المنسقين المقيمين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى مهام إعداد التقارير الأكثر وضوحًا التي يتولاها الفريق القطري. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تهيئة بيئة مواتية من خلال شبكة المكاتب القطرية التابعة له ومنظومة الأمم المتحدة. وطلبت هذه الوفود بتعزيز نظام المنسقين المقيمين وسلطة المنسقين المقيمين.

30. رحبت مجموعة من الوفود، في بيان مشترك موجه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفصل المشترك، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق المبتكرة التي تنفذ بها المنظمات أعمالها سويًا؛ لشرحها تفصيلًا في الفصل المشترك وفي الخطط الاستراتيجية والميزانيات وأطر النتائج إلى جانب النتائج المشتركة والمؤشرات وطرق التنفيذ. وتطلعوا إلى رؤية الخطط والأطر المنفحة التي تعكس قدرًا أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية في الأعمال التنفيذية للوكالات.

31. أحاط المجلس علمًا بمجالات العمل المشتركة التي حددتها المنظمات باعتبارها ذات أهمية كبيرة لتحقيق المشاركة التعاونية: (أ) القضاء على الفقر، و(ب) الوقاية وبناء السلام والحفاظ على السلام، و(ج) تغير المناخ، و(د) المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، و(هـ) البيانات المستدامة - وتعزيز أوجه التكامل المطلوبة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما يتماشى مع توجيهات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة.

32. وفيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد، طلبت مجموعة من الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديد دوره في تناول مؤشرات الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016، وتجنب التبسيط المخل للأمر على حساب تقديم تقارير عن بعض النتائج. وطلبت هذه الوفود تفاصيل عن مجالات التركيز الثلاثة للإطار المعنية بالفعالية المؤسسية وكيفية عمل نهجها التصاعدي. وكان هناك دعوة إلى إدراج نتائج ومشاريع قائمة بذاتها تتعلق بالمساواة الجنسانية، مدعومة بالموارد، أثناء تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المراحل. كما طلبت هذه الوفود أن يحدد إطار عمل النتائج الإسهامات من خلال مؤشرات محددة، بالإضافة إلى المؤشرات المشتركة ومجالات العمل المشترك الخمسة. وطلبت أيضًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قياس مستوى مساهمته في التخلص من الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة.

33. وكانت هناك دعوة ليتوخى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحذر في استخدام النهج الواعية بالمخاطر في السياق الوطني، وخصوصًا فيما يتعلق بالقضايا السياسية، وفي مواصلة اتباع النهج الحساسة إزاء الهشاشة (ما لم تطلبها الحكومة الوطنية على وجه التحديد) نظرًا لأن تعريف "الهشاشة" لا تقبل به الدول الأعضاء عالميًا، وفي المشاركة في "منع التطرف العنيف"، وهو المجال الذي لا ينبغي أن يباشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل فيه إلا عن طريق ولايته الإنمائية.

34. ردًا على التعليقات الواردة بشأن الخطة الاستراتيجية، لعام 2018-2021، أكد المدير، القائم بالأعمال بالنيابة، للمجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيراجع النقاط التي ذكرتها الوفود إلى جانب المدخلات المقامة من المدير الجديد، عندما يعيد النظر في مشروع الخطة.

35. وأكد المدير، ومكتب دعم البرامج والسياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه بتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والإشراف على تنسيق منظومة الأمم المتحدة. ووافق البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في خمسة مجالات عمل مشتركة وتحديد إسهاماته. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا في التنسيق على نطاق المنظومة من خلال تبني طريقة جديدة للعمل والربط بين التنمية الإنسانية والسلام. وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على التنمية المستدامة والأسباب الجذرية. واسترشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبرنامج الإصلاحي الذي وضعه الأمين العام، كما أنه حريص على قيادة مبدأ التنمية من أجل الوقاية. وكان يعمل البرنامج على توسيع نطاقه، مستعينًا بالنتائج القطرية لقياس الأداء وتنويع الشراكات. وكان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، هو المنابر لقضايا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، والتي قامت الخطة الجديدة بتعميمها. ورحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوجيهات الصادرة بشأن تحقيق قدر أكبر من الفعالية التنظيمية.

36. وأوضح مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدراسة الاستقصائية للشراكة تنطوي على عملية تشاورية مع مجموعة من أصحاب المصلحة وبموجبها قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستعانة بمصادر خارجية للحصول على خدمات متعاقد خارجي. وسيشارك مكتب الأمم المتحدة الإنمائي النتائج مع المجلس والشركاء على [موقع الويب](#) الخاص به بمجرد تجهيزها حتى يتسنى لهم الاطلاع على الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وتحسين الفعالية المؤسسية.

37. أحاط المجلس التنفيذي علمًا بمشروع خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجي، للفترة 2018-2021 (DP/2017/CRP.2).

38. اعتمد المجلس التنفيذي قرار رقم 9/2017 لعقد جلسة خاصة في نوفمبر 2017 لدراسة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانية المتكاملة واعتمادهما، للفترة 2018-2021.

5. المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

39. قدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام 2016 (DP/2017/18).

40. وأثنى أعضاء المجلس على إنجازات البرنامج الإنمائي، وأعربوا عن سرورهم لتوسيع نطاق عمله المتعلق بنوع الجنس، بما في ذلك الأزمات والتعافي من أثارها. وقد شجعهم عمل المنظمة المكثف بشأن نوع الجنس في قطاع الأمن. وأشادوا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكونه المنظمة صاحبة أعلى أداء من بين منظمات الأمم المتحدة في استخدام خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن تطلعه إلى إطلاق الجيل القادم من خطط العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل الأداء.

41. وشجعت نفس المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استهداف الفتيات والنساء، ولا سيما النساء اللواتي يعشن في أوضاع هشة مثل المهاجرين والنساء والفتيات اللواتي يعشن في صراع، ومعالجة دور ومسؤولية ومشاركة الرجال والفتيات في المساواة بين الجنسين. وأعربوا عن رغبتهم في أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشاريع تكون المساواة بين الجنسين هدفًا رئيسيًا لها، حيث تبلغ النسبة الحالية 4 في المائة مقارنة بالهدف المحدد وهو 15 في المائة.

42. ووجهت دعوة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخصيص نتيجة كاملة للمساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2018-2021، مع ضمان أن تكون جميع النتائج مراعية للمنظور الجنساني وتستخدم مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين والبيانات المصنفة. وأعربوا عن سرورهم لرؤية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبتكر من أجل زيادة القدرة على ختم المساواة بين الجنسين، ودعوا إلى إجراء تحليل أكثر صرامة على أساس نوع الجنس. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحسن التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وأن يعين مستشارين للشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية بميزانيات تتجاوز 25 مليون دولار أمريكي. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى كبار الموظفين (صفحة 5 وما قبلها).

43. طلبت المجموعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إبلاغ المجلس بكيفية مساهمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحقيق نتائج الخطة الجديدة وكيف يمكن لإطار النتائج أن يحسن تتبع ورصد ومساءلة وتمويل المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع الجيل القادم من خطط العمل على نطاق المنظومة وسجل الأداء. وحثت المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع الخطة الجديدة في إطار نهج قوي قائم على الحقوق والمساواة بين الجنسين لضمان الأعمال الكامل لحقوق المرأة والتصدي للتمييز ضد النساء والفتيات. وطلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديث استراتيجية المساواة بين الجنسين من

¹ <http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/funding/partners/>

أجل تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع وضع أهداف ومؤشرات وتخصيص موارد واضحة دعماً للهدف 5. وشجع الفريق على مواصلة أعمالها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتكثيف التنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري، وتقديم تحليل للمجلس بشأن كيفية دعم التعاون بين الوكالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعنية بنوع الجنس.

44. وردًا على ذلك، رحب مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الوفود، الذي فتح آفاقًا جديدة ونال ترحيب السلطات الوطنية، للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بنوع الجنس في القطاع الأمني. وكان تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم كمنظمة صاحبة أعلى أداء في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمثابة وسام شرف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُعزى ذلك أساسًا إلى عمل المكاتب القطرية. وسلط الضوء على أن المساهمات في الموارد الأساسية وفر الدعم الكامل لعمل المنظمة في مجال الشؤون الجنسانية. وشدد على جهود المنظمة المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في خمسة مجالات للتعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وهي أكثر المجالات تطورًا بين المجالات الخمسة. ويتطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستراتيجية المقبلة للمساواة بين الجنسين، استنادًا إلى الدروس المستفادة والإنجازات المحققة.

45. أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام 2016 (DP/2017/18).

6. تقرير التنمية البشرية

46. قدم مدير مكتب دعم التنمية البشرية التقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام 2017 وفقًا لقرار الجمعية العامة 264/57.

47. طلب رئيس المجلس إيضاحًا بشأن مصادقية موازنة مؤشرات *التنمية البشرية* وأهداف التنمية المستدامة، وشمولية خطة التنمية المستدامة لمنطلق للتقرير.

48. ذكر أحد الوفود، إدراكًا منه للقيمة التاريخية للتقرير في جمع البيانات من مصادر موثوقة والعمل كمحفز للتحليل، إن مؤشر التنمية البشرية فقد أهميته في ضوء خطة عام 2030 وأهدافها التي وضعت مؤشرات مشتركة ومعلومات قابلة للمقارنة استنادًا إلى البيانات الدقيقة. ولم يعد مؤشر التنمية البشرية يعكس الواقع الراهن، وأدت قياسات وآليات جديدة، مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، إلى وضع سياسات عامة تمخض عنها تقييمًا أكثر دقة للاحتياجات القطرية. وذكر أن التدابير، التي تتسم بمفارقة تاريخية في الوقت الحاضر، تحتاج إلى تنقيح، وأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يطالب بمنهجية أفضل للبيانات الإنمائية. وكان على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحلل الكيفية التي سيحول بها بياناته لتحفيز الابتكارات اللازمة لخطة عام 2030، مع التركيز على البيانات المفيدة للدول الأعضاء التي تقوم على الشفافية والمساءلة.

49. وطلب وفد آخر إيضاحًا بشأن الكيفية التي يمكن بها *التقرير التنموية البشرية* والتقارير القابلة للمقارنة، مثل تقرير البنك الدولي عن *التنمية في العالم*، أن يبني المعرفة ويكمل كل منهما الآخر ويمهد الطريق لتحقيق الأهداف. وطلب الحصول على تفاصيل عن كيفية تطور التقرير والحفاظ على ميزته المقارنة، وعلى أثر التقرير من حيث عدد القراء، والسياسات الناتجة عنه، والتواتر، والمتطلبات المالية.

50. ردًا على ذلك، أبرز مدير مكتب دعم التنمية البشرية *الميزات المقارنة* للتقرير، استنادًا إلى شموليته. تتضمن التقرير: (أ) عرض كل موضوع من خلال التنمية البشرية، من منظور محوره الأشخاص؛ و(ب) وفر خيارات التحليل والسياسات؛ و(ج) أصدر 900 تقرير وطني وإقليمي ودون إقليمي، بالإضافة إلى التقرير العالمي الذي حفز الزخم من أجل التنمية البشرية؛ و(د) دعا إلى قضايا حاسمة للمجتمع المدني، مع توسيع نطاق التفكير الإنمائي. وأظهر *التقرير الأثر* لعام 2015 أن استخدام التقرير يفوق استخدام التقارير القابلة للمقارنة، بينما أظهر على مستوى السياسات أثره في ربط سياسات الحماية الاجتماعية بالحد من الفقر. وعلى الرغم من أن *ميزانية* المكتب للاضطلاع بأنشطة التقييم 5.1 مليون دولار أمريكي في عام 2017، إلا أنها استمرت في الانخفاض بصورة سنوية. وكانت الميزانية الكافية للمكتب في حدود 5.7 مليون دولار أمريكي؛ وسلط الضوء على النهج الابتكارية لجمع الأموال. وأقر بالحاجة إلى *إعادة النظر في تدابير التنمية البشرية*، بما في ذلك *المؤشرات*، في ضوء التحديات الإنمائية المتغيرة. ولكونه أحد المستعملين الثانويين *للبيانات*، تعاون المكتب على نحو وثيق مع الشركاء الإحصائيين الوطنيين لضمان سلامة البيانات. كما أقر بالحاجة إلى موازنة مؤشرات التقرير مع أهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة صعبة لكنها قابلة للتحقيق.

51. أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام 2017.

7. البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتعلقة بها

52. عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند وقدم وثيقة البرنامج القطري للكاميرون، وهي التمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لصالح ليسوتو وليبيريا من 1 يناير حتى ديسمبر 2018، والتمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لبوروندي في الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2018. في المقابل قدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا معلومات أكثر تفصيلاً عن وثيقة البرنامج القطري للكاميرون.
53. عقب المناقشات، استعرض المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/DCP/CMR/3) ووافق عليها، وذلك وفقاً لقراره 7/2014.
54. أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لصالح ليسوتو وليبيريا من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2018، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2017/19.
55. وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لصالح بوروندي في الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2018، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2017/19.

8. التقييم

56. قدم مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام 2016 (DP/2017/20)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعليقات الواردة من الإدارة.

التقرير السنوي عن التقييم

57. رحبت مجموعة من الوفود بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسياسة التقييم الجديدة الخاصة بها. وأعربوا عن سعادتهم لتخطيط مكتب التقييم المستقل، اعتباراً من عام 2017، لتغطية 100 في المائة من تقييم البرنامج القطري للمكاتب القطرية التي تقدم برامج جديدة لإقرار المجلس، مما سيساعد المجلس على أداء دوره الرقابي. رحبت المجموعة بالمعدل المرتفع لردود الإدارة في عام 2016، ولكنها دعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة إجراءات المتابعة المتأخرة والتي بلغت نسبتها 12 في المائة التي قدم تقريراً عنها في الفترة 2013-2016. وطلبت المجموعة من الإدارة مساءلة مديري المكتب القطري عن تنفيذ توصيات التقييم وإظهار تحسينات في أداء البرنامج. وطلبت من مكتب التقييم المستقل أن يربط بين برنامج العمل السنوي وإعداد التقارير السنوية والسعي لجعل سياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجاً لمنظومة الأمم المتحدة.

58. أعربت المجموعة عن قلقها إزاء الانخفاض الحاد في عدد عمليات التقييم اللامركزية على المستوى القطري. وطلبت توضيحاً بشأن كيفية إجراء أحد التقييمات ومتى ينبغي القيام بذلك وجمع بيانات عن مستويات الامتثال. وحفزوا الإدارة على العمل مع مكتب التقييم المستقل لتعزيز نوعية التقييمات اللامركزية وعملياتها من خلال استراتيجية التقييم اللامركزي وخطة العمل الخاصة به، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة بشأن ضمان جودة عمليات التقييم اللامركزية، وفقاً للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

59. وشددت الوفود على أهمية وجود وظيفة تقييم ممولة تمويلًا كافيًا، وهو أمر يؤثر القلق بشكل خاص في ضوء العجز المبلغ عنه في جودة التقييم وتغطيته والقيود المالية. وطلبوا أن تحدد الميزانية المتكاملة موارد للتقييم للفترة 2018-2021، كما هو متفق عليه في سياسة التقييم. ذكر أحد الوفود أن تلك الموارد ينبغي أن تركز في المقام الأول على أشد الأشخاص احتياجًا، حتى بالنسبة إلى عملية التقييم.

60. ردًا على ذلك أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد البرنامج لتنفيذ سياسة التقييم الجديدة. وبعد تقييم سابق، اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييمات أكبر وأكثر تأثيرًا، مما أدى إلى الإبلاغ عن عدد أقل من التقييمات لكنها أفضل. كانت نوعية عمليات التقييم اللامركزية تتحسن كما هو موضح وفقاً للتقييم المنفذ بواسطة مكتب التقييم المستقل وتقييم المرافق من خلال التقرير السنوي الموجه نحو النتائج، على حد سواء بنسبة تتراوح ما بين 75 إلى 78 في المائة، على الرغم من سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على نقاط جودة ضمن نطاق 90 في المائة. وأكد لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتحول من الامتثال إلى ثقافة تعلم.

61. ألقى مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على بدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ السياسة الجديدة في عام 2017، نظرًا لتأييده إلى ذلك في الدورة العادية الثانية لعام 2016. وكانت الميزانية هي أحد المخصصات الواجب التمسك بها التي تناولها مكتب التقييم المستقل، والأمر الثاني هو نوعية عمليات التقييم اللامركزية. وكان مكتب التقييم المستقل يعمل على تدريب أخصائيي الرصد والتقييم في جميع المناطق لتعزيز القدرات أثناء تنقيح المبادئ التوجيهية. سيقوم كل من مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقرير مشترك عن بناء القدرات والدعم، واستعراض الأداء النوعي/الكمي لردود الإدارة في عام 2018. وسيجري مكتب التقييم المستقل تقييمات البرنامج القطري المستقل في عام 2018، وسيترصد ذلك تدريجيًا كل سنة لضمان تغطية بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2019. كانت اللجنة

الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التي أبلغ عنها مكتب الأخلاقيات والمراجعة والتقييم هي اللجنة الأولى في منظومة الأمم المتحدة التي تقدم مستوى أعلى من الدقة المتناهية. وتُعد وظيفة التقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجاً لمنظومة الأمم المتحدة حيث أنها تركز على قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتعلق بالشفافية والتعلم. وسترتبط التقارير السنوية المقبلة ببرنامج العمل محسوب التكاليف.

التقييم المشترك للفعالية المؤسسية

62. قدم مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقييم المشترك للفعالية المؤسسية (DP/2017/21)، الذي اتبعه مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنتائج مفصلة للتقييم. وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرد الإداري (DP/2017/22).

63. رحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم واعتبروا أن تركيز المنظمة المتزايد على التقييم والمراجعة والتحقيق هو اتجاهًا إيجابيًا. وأعربوا عن سرورهم لزيادة عدد تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام 2016. وطلبت مجموعة من الوفود تفاصيل عن نوعيتها. وأعربوا عن قلقهم بشأن المخاطر التي تنطوي عليها البرمجة الضمنية في تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونقاط ضعف المحتوى. وشددوا على ضرورة وجود آلية تقييم قوية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتوفير أدلة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري. ومن الضروري أن يعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج قابلة للقياس لضمان استدامة البرنامج والتمويل الطويل الأجل، ولدعم منظمات الأمم المتحدة وجدول أعمال عام 2030. طلبت المجموعة معلومات عن إجراءات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين تغطية تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحسين نوعية هذه التقييمات وتوفير الموارد لها، وفقًا لعمليات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة لعام 2016. ووافقت المجموعة ووفود أخرى على توصية التقييم بأن يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أكبر على إدارة التعلم والمعارف، وطلبت إدراج مؤشرات الفعالية المؤسسية ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2018-2021.

64. طلب أحد الوفود تفاصيل عن المزايا النسبية للمكاتب القطرية، في حين شدد وفد آخر على أهمية مواعمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وشدد وفد آخر على أن الإدارة المستندة إلى النتائج هي في المقام الأول للحصول على نتائج أكثر وأفضل في البلدان الشريكة. وأثنى وفد آخر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجرائه الإصلاحات الأخيرة التي عززت قدراته الإقليمية لدعم المكاتب القطرية، ورحب بالتحسينات التي أدخلت على نوعية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتركيز على القيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنى وفد آخر على شفافية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورحب بعملية التقييم، وبصورة خاصة على النهج المشترك بين مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

65. ردًا على ذلك وافق مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن الهدف من الإدارة المستندة إلى النتائج هو الأثر على الصعيد القطري، وأن المعلومات المستخلصة من عمليات التقييم يجب أن تخدم الأولويات القطرية. ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بعملية الأخذ باللامركزية على الصعيد الإقليمي، على الرغم من صعوبة تنفيذ هذه العملية. ولم تكن القيمة المضافة للوكالات المحددة على الصعيد القطري واضحة دائمًا؛ وينبغي أن يكون "النتحي جانبًا" للسماح لووكالة أخرى للوفاء بولايتها هو المبدأ التوجيهي. وبالمثل، يجب أن يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامًا عميقًا بالشفافية، كما يتضح في مهامه الجديدة لمراجعة الحسابات والتقييم.

66. رحب مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتزام الإدارة بمتابعة نتائج التقييم. وستستغرق عملية تغيير الثقافة بعض الوقت وستتطلب اهتمامًا مستمرًا بالقيادة، ولكنه على ثقة من أن الإدارة العليا ستقدمها.

67. ألقى مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على أن التقييم المشترك يشكل جزءًا لا يتجزأ من البنية الأساسية للتقييم الأوسع نطاقًا المرتبط بتقييم الخطة الاستراتيجية. وتطلع إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمتابعة، ووصول مدير البرنامج الإنمائي الجديد الذي سيسعين بمواد التقييم لتعريف مجالات الأولوية للمضي قدمًا.

68. اعتمد المجلس التنفيذي القرار 12/2017 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

69. قدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي المتكامل عن النتائج لعام 2016 والتقرير التجميعي عن الإطار الاستراتيجي للفترة 2014-2017 (DP/2017/25) ومرفقاته.

70. رحبت الوفود بالإنجازات التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2016 في إطاره الاستراتيجي للفترة 2014-2017. وقدم الصندوق الأدوات التحفيزية والخبرة التقنية والتفكير المبتكر اللازم لخطة عام 2030. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتمويل التنمية المحلية ولتعميم الخدمات المالية في أقل البلدان نموًا،

ولتقديم نموذج أعمال يركز على السوق. ووجهوا الانتباه إلى مساهمة الصندوق في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

71. لا تزال أقل البلدان نموًا حريصة على الاستفادة من عمل الصندوق لإدراج الأموال العامة والخاصة من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. وأدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورًا رئيسيًا في دعم الحكومات الموجودة في أقل البلدان نموًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وأشاروا إلى عمله في مساعدة الحكومات المحلية على تعبئة الموارد واستثمارها والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساعدة الأفراد من أجل الحصول على التمويل اللازم للمبادرات المحلية. وأشاروا إلى عمل الصندوق في مساعدة الحكومات على تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإطلاق الموارد المالية والموارد البشرية الوطنية وبناء القدرات الوطنية والمحلية.

72. أثنى وفود أخرى على نتائج الصندوق في تمويل "الشوط الأخير" في أقل البلدان نموًا. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فائدة جيدة من الأموال، في وقت تقل فيه موارد المعونة والتمويل الذي ألغى الموارد الخاصة والسوقية. شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة الاستثمار في الأماكن التي تغيب فيها جهات فاعلة مالية أخرى، مما يحد من مخاطر الاستثمار لصالح المجتمعات المحلية. وأعربوا عن سعادتهم إزاء عمل الصندوق على توسيع فرص الحصول على الأدوات المالية لتشمل القروض والضمانات والتمويل المختلط. كان صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نموذجًا يحتذى به لمنظومة أمم متحدة أكثر فعالية وتأثيرًا.

73. أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التراجع في الموارد الأساسية، وطلبوا من الوفود زيادة المساهمات لضمان إنجاز أنشطة الصندوق. وأشارت أقل البلدان نموًا إلى خطة عمل أديس أبابا للحصول على إرشادات بشأن الالتزامات والطرق المبتكرة لتعبئة الموارد وإقامة شراكات أقوى. وعلى الرغم من الاعتراف بقيمة قاعدة مانحين موسعة ومخططات تمويل، شددت الوفود على أهمية استخدام الموارد بكفاءة. وأعربوا عن تقديرهم لنهج الصندوق في تمويل الأهداف من خلال إشراك المجتمع المحلي في تصميم المشروع والشراكات مع القطاع الخاص.

74. أعربت الوفود عن سرورها بالعملية التشاورية، ويتطلعون إلى مواصلة تطوير الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021. ورحبوا بربط النتائج بالموارد والنمذجة المفصلة للتنبؤ بنطاق أثر الصندوق. ورحبوا بالأداة التشخيصية الجديدة لتحديد الحواجز الهيكلية ومعالجتها التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز بيانات تمكينية من أجل حصول المرأة على الخدمات المالية. وحفزوا صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تتبع الآثار الطويلة الأجل الخاصة بعمله تجاه المرأة، وتعميق جمع البيانات الخاصة بها وتحليلها. وتوقعوا أن يعمل الإطار الجديد على تحسين وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في دعم ترقية أقل البلدان نموًا وتقديم أعمال مالية من أجل الفقراء.

75. ردًا على ذلك، رحب الأمين التنفيذي بالدعم القوي الذي تقدمه الوفود، وتطلع إلى المشاركة معهم بشكل وثيق فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي الجديد للفترة 2018-2021، بما في ذلك مناقشة سيناريوهات التمويل المتنوعة، في الفترة التي سبقت الموعد المقرر للاعتماد في الدورة العادية الأولى لعام 2018.

76. اعتمد المجلس التنفيذي القرار 13/2017 بشأن التقرير السنوي المتكامل الخاص بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج لعام 2016 والتقرير التجميعي عن الإطار الاستراتيجي للفترة 2014-2017.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تحية للدكتور باباتوندي أوسوتيميهين

77. ألغى المجلس التنفيذي اليوم الأول من الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان احترامًا للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور باباتوندي أوسوتيميهين الذي توفي بغثة في اليوم السابق. وافتتح الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بإشادة بالمدير التنفيذي الراحل، والتزم المجلس الصمت دقيقة حدادًا عليه. وأعرب كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس مكتب الأمين العام، إلى جانب عدد من وفود الدول الأعضاء، بالنيابة عن مجموعتهم الإقليمية ذات الصلة، وكبار ممثلي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، عن تعازيهم وأرائهم الشخصية حول حياة الدكتور أوسوتيميهين وعمله. وقام نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، الذي عين مديرًا تنفيذيًا بالنيابة، بالإدلاء بإشادة نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (جميع الإشادات بالذكري متاحة على [يومية PaperSmart للأمم المتحدة](http://papersmart.unmeetings.org/executive-boards/undp-unpfa/)).²

2 اطلع على بيانات يوم الثلاثاء، 6 يونيو 2017 (<http://papersmart.unmeetings.org/executive-boards/undp-unpfa->) (unops/annual-session-2017/statements/).

10. بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي لها

78. ركزت المديرية التنفيذية التي تعمل بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها أمام المجلس، على إنجازات الصندوق وتحدياته والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017 في دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولقنت الانتباه إلى أزمة تمويل الصندوق الجارية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالموارد العادية (الأساسية)، مع تسليط الضوء على أعماله المنقذة للحياة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأكدت على عمل الصندوق فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وقدمت أيضًا تقرير عن تقدم عمل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2014-2017 (الجزء الأول) ومرفقاته، والاستعراض الإحصائي والمالي لعام (DP/FPA/2017/4) (Part I.Add.1) والمرفق الخاص به) والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2016 (الجزء الثاني)).

79. سلطت المديرية التنفيذية بالنيابة الضوء على تطبيق الصندوق لنموذج أعمال متنوع للاستجابة للاحتياجات المتنوعة للبلدان النامية ولضمان "الاهتمام بالجميع". وسيستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 للتفكير بشكل مبتكر في كيفية تحديد الحلول وتوسيع نطاقها في بيئة تُفرض بها قيود على استخدام الموارد ويحدث بها تغيرات سريعة، ومواصلة بناء التحالفات والشراكات عبر المناطق.

80. وسلطت الضوء على عمل الصندوق فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، والربط بين التنمية الإنسانية والسلام، ومساعدة البلدان على مواءمة خططها الإنمائية للاستفادة من العائد الديموجرافي، والتعاون مع الشركاء في أفريقيا من أجل وضع سجل للأداء في مجال المساواة بين الجنسين لأفريقيا لعام 2017. وأشارت إلى استعداد الصندوق لزيادة المشاركة في تمكين المرأة، ولا سيما من خلال مركز التعاون بين بلدان الجنوب المعني بالسكان والتنمية في الصين.

81. أكدت على قيود التمويل الحالية. وأعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أمله في أن تتعهد الدول الأعضاء بالالتزامات المالية في مؤتمر القمة المعني بتنظيم الأسرة في لندن في عام 2017. ووجهت نداءً إلى أعضاء المجلس لزيادة المساهمات، ولا سيما الموارد الأساسية، وأوضحت أن الصندوق يعمل على إيجاد طرق مبتكرة لتعبئة الموارد وتوسيع نطاق الشراكات، ولا سيما من خلال إظهار النتائج المحققة على البوابات الجديدة للمانحين والشفافية القائمة على شبكة الإنترنت، وكذا من خلال تطوير استراتيجية العلامة التجارية. وقد عزز الصندوق هذه الجهود لاستكمال تدابير التقشف من خلال استعراض شامل للموارد والتركيز على زيادة الكفاءة والفعالية. ويتوقع الصندوق استكمال جميع التعديلات بحلول نهاية عام 2017.

82. سلطت الضوء على ثلاثة نتائج تحويلية للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 لإنهاء ما يلي: (أ) وفيات الأمهات التي يمكن الحد منها؛ و(ب) الطلب غير المُلبى بشأن تنظيم الأسرة؛ و(ج) العنف الجنساني والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. وتتماشى هذه النتائج مع الأهداف الإنمائية وأهداف الصندوق المتمثلة في "توفير عالم يكون فيه كل حمل مرغوب فيه، وكل ولادة للأطفال آمنة، ويتمتع كل شاب بكامل إمكاناته". وقالت إن الصندوق ملتزم بالتنسيق والاتساق على صعيد المنظومة بأسرها من خلال وضع مؤشرات مشتركة وأطر للنتائج.

83. وتندبر أعضاء المجلس إرث المدير التنفيذي الراحل، وأرجعوا الفضل في نجاحات الصندوق العديدة في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2014-2017 إلى قيادته وتوجيهاته. وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لولاية الصندوق، تمشيًا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030، والتقدم المُحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2014-2017. وأثنى كثيرون على صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع حقوق الإنسان في صميم عمله. وأشادوا بقيادة الصندوق في تطبيق مبدأ خطة عام 2030 المتمثل في "الاهتمام بالجميع" وإعطاء الأولوية لأكثر الفئات عُرضة للمشكلات. وأثنوا على الصندوق لما حققه من فوائد اقتصادية كبيرة بفضل خدماته في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية، وللمساعدة على منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحالات الحمل غير المقصودة.

84. وأقر أعضاء المجلس بالتقدم المُحرز في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، والأهداف وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأشادوا بالتركيز المتزايد على النتائج الخاصة بالسياق وطرق المشاركة الأقوى، التي تتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى السياقات القطرية المتنوعة. بيد أن الوفود طلبت مزيدًا من التحليل بشأن التحديات والدروس المتعلقة بكل مجال من مجالات النتائج، ولا سيما الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل: تحسين فرص الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والرعاية بعد الإجهاض؛ وحماية الحقوق المجتمعية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ وتحديد القيمة المضافة للصندوق للمواضيع لصحة الأم.

85. رحب أعضاء المجلس بسعي الصندوق إلى اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، والمستندة إلى الأدلة، مما أعطى منظورًا واسعًا للإنجازات والدروس المستفادة. ورحبوا أيضًا بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما مشاورات عام 2017 التي أدت إلى تصميم البرامج دون الإقليمية. وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات متعمقة بشأن الميزانيات والمخصصات القطرية لهذه البرامج.

86. ردًا على ذلك، أشارت المديرية التنفيذية بالنيابة، بشأن التمويل، إلى أن الصندوق يسعى إلى بناء تحالف أقوى وأكثر تنوعًا بين المانحين لضمان دخل مستقر وتجنب الآثار السلبية.

87. طالبت بزيادة لمساهمات في الموارد الأساسية، مشيرةً إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيلجأ إلى مننديات رئيسية، مثل المجلس والمننديات الدولية لحشد الموارد. وتضمنت استراتيجيات الشراكات الاستراتيجية الجديدة، التي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، استراتيجية لجمع الأموال على الإنترنت في بلدان مختارة في عام 2018، ومشروع تجريبي ينشئ لجان وطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأدوات تمويل مبتكرة جديدة، مع تعزيز الشراكات الإقليمية والقطرية. والتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز عمله الإنساني، وركز على الصلة بين التنمية الإنسانية والسلام، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

88. أكدت المديرية التنفيذية بالنيابة مجددًا على أن الصندوق لا يدعم البرامج القسرية في أي مكان. وقالت إن الصندوق ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري ولأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها. ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعليقات الوفود على مشروع الخطة الاستراتيجية وتركيزها على الابتكار، وهو ما ستعكسه الخطة الجديدة في المؤشرات والنتائج، وستكون جزءًا لا يتجزأ من البرامج القطرية. وستدعم استراتيجية إدارة التغيير الإجراءات من خلال تعزيز القيادة على الصعيد القطري. وسيضطلع الصندوق، الذي يلتزم باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبرامج المتعددة الأقطار، بجمع مشترك للأموال بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. وسيسعى الصندوق جاهدًا إلى تبسيط الإبلاغ عن الأداء وإبراز المسائل المشتركة بين الأجيال بصورة أوضح في خطته الجديدة.

89. أوضح مدير شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تتناول "الحوافز الثقافية" في نتائج التغيير ونواتجه. وفيما يتعلق بشركاء التنفيذ، كان التنفيذ الوطني هو الأسلوب المفضل للصندوق، وهو الصندوق الذي يدعم المؤسسات الوطنية. وعمل النهج المنسق للتحويلات النقدية والطرائق المماثلة على قياس القدرات الوطنية وبناءها عند الاقتضاء. ويقوم الصندوق بتصميم نهج لتنمية القدرات في مجالات تخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان للشركاء المنفذين.

90. اتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2017 بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي للصندوق: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2014-2017.

11. التقييم

91. قدمت المديرية بالنيابة لمكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي لمكتب التقييم (DP/FPA/2017/5 and annexes)، مع إبراز الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة من عمليات تقييم البرامج القطرية الـ 26 التي اضطلع بها الصندوق في عام 2014-2015. وألقت المديرية التنفيذية بالنيابة رد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.3)، مشددًا على دعم الإدارة القوي لمكتب التقييم ومهمة التقييم.

92. فيما يتعلق بالتقييمات على مستوى الشركات والبرامج، أثنت مجموعة من الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين نوعية التقييمات، مما يمثل تقدمًا حقيقيًا في مكتب التقييم. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ارتفاع معدل إلغاء التقييمات المقررة وتخفيض التقييمات اللامركزية على مستوى المكاتب القطرية. وطلبوا مزيدًا من التوضيح عن سبب قصور التسليم عن التخطيط، ورحبوا بالجهود الرامية إلى زيادة التفاعل المنسق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية وشعبة البرامج. وحثوا مكتب التقييم على إعطاء الأولوية لتحسين معدل التنفيذ الخاص به، مع التركيز على عمليات التقييم على مستوى البرامج.

93. وفيما يتعلق بدور التقييمات في السياسات والتعلم، أثنت المجموعة على حسن تنفيذ الإدارة لتوصيات التقييم، مع الإشارة إلى أنه من المهم ضمان نتائج التقييم التي أدت إلى التعلم وتحقيق نتائج أفضل. ورحبوا بالنظام الجديد لتتبع الاستجابة الإدارية، وحثوا الصندوق على مواصلة تحويل تركيزه من "إثبات" النتائج إلى "تحسين" النتائج.

94. فيما يتعلق بتخصيص الموارد، شددت الوفود على ضرورة تخصيص الموارد واستخدامها لأغراض التقييم. ورحبوا بقرار الإدارة، على الرغم من تدابير النقص، للإبقاء على مستويات التمويل المقررة للتقييم في عام 2017، والزيادة بنسبة 50 في المائة في عدد المكاتب القطرية التي تضم موظفين مخصصين للرصد والتقييم، مع حث الصندوق على تحقيق التكافؤ بين الجنسين عبر موظفي الرصد والتقييم. وأعربوا عن قلقهم لأن ميزانية التقييمات اللامركزية قد تراجعت وتطلعتوا إلى إطلاق نظام البرمجة العالمي. ويتوقعوا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم الموارد الكافية للتقييم في إطار النتائج المتكاملة للفترة 2018-2021، ودعوا إلى زيادة مخصصات الميزانية للكفاءة التشغيلية. ورحبت المجموعة بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة ومشاركته النشطة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

95. ردًا على ذلك، أشارت المديرية بالنيابة لمكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الزيادة في التقييمات على مستوى الشركات والبرامج يمكن تحقيقها يرجع إلى تعيين موظفين مبتدئين (من المستويين P2 و P3). وكانت الحاجة إلى تعيين موظفين مبتدئين أولوية لضمان فعالية وظائف التقييم واستدامتها، وهي مسألة تناولتها الميزانية المتكاملة للفترة 2018-

2021. وأبرزت أن معظم التقييمات الملغاة هي التقييمات التي تُجري على مستوى مركزي، فإن الميزانية المتكاملة الجديدة ستحدد الموارد المالية والبشرية اللازمة لاستكمال تلك التقييمات.

96. وأكدت المديرية التنفيذية بالنيابة التزام الصندوق بوظيفة التقييم والعمل عن كثب مع مكتب التقييم. وشكرت المجلس على دعمه لتعيين المدير الجديد لمكتب التقييم، وشددت على أن الصندوق يتوقع إجراء المزيد من التقييمات في الوقت الحقيقي للمضي قدماً.

97. وشدد مدير شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على التزام الإدارة بتوفير الموارد بالكامل لوظيفة التقييم، مشيراً إلى أن هذه الوظيفة تُموّل بالكامل من الموارد الأساسية. وسيطلب جمع المزيد من التمويل للتقييم إما زيادة معدل استرداد التكاليف أو التزام الدول الأعضاء بمبدأ 3 في المائة في الميزانيات التي يتم التفاوض بشأنها على جميع المستويات. مع أداة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق 2 (FACE 2)، ستعكس تقارير عام 2017 صورة تقييم أكثر اكتمالاً. وأعاد التأكيد على فعالية التقييمات في الوقت الحقيقي من أجل صنع القرار والبرمجة المقبلة.

98. اعتمد المجلس التنفيذي القرار 15/2017 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

12. الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021

99. قدمت المديرية التنفيذية بالنيابة مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2017/CRP.6 ومرفقاته)، مسلطاً الضوء على المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء في وضع الخطة الجديدة. وقالت "سيعكس ذلك بعمق رؤية المدير التنفيذي السابق".

100. أثنوا أعضاء المجلس على الصندوق بالمشاورات الممتازة وبصدور مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 في الوقت المناسب، وكذلك الإطار المتكامل للنتائج. ودعوا إلى مشاورات مستمرة واسعة النطاق في الفترة التمهيديّة للدورة العادية الثانية لعام 2017. ورحبوا بالتركيز الاستراتيجي المتجدد للخطة حول تعميم إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية والمجالات الأربعة ذات الأولوية الخاصة بها والنتائج الثلاث المحدثة للتحويل وخطة الأعمال الخاصة بها، وكذلك التركيز على المراهقين والشباب، استناداً إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. شددوا على الدور الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، كما رحبوا بدمج خطة 2030 مع الخطة الجديدة.

101. أكدت الوفود على أهمية القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الخطة الجديدة، بالتركيز على الفئات الأكثر ضعفاً ومضاعفة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً وفقاً لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول. وبالتشديد على أهمية الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني، حثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستمرار في استكشاف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يعد مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. وأكدوا كذلك على أهمية إحدى الخطط الاستراتيجية التي عكست نهج متنوع وعملت على معالجة القضايا الأساسية لمناطق محددة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لمسار ساموا.

102. دعا أعضاء المجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز الأعمال المعيارية والتنفيذية لحقوق الإنسان والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وحماية تلك الأعمال وتحديد أولوياتها. كما دعوا المشاركة المتزايدة في أعمال المساعدة الإنسانية بما يتماشى مع إطار سينداي، وهي تقديم الخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية ومنع العنف القائم على أساس نوع الجنس، كما تطلعون إلى دورها الأكبر في الترابط بين التنمية الإنسانية والسلام، تركيزاً على حقوق الإنسان، وخصوصاً النساء والفتيات.

103. أعربت الوفود عن قلقها بشأن انخفاض التمويل الجاري، وخاصة الموارد الأساسية، مما يهدد بتقييد قدرة الصندوق على القيام بذلك، وناشدوا أعضاء المجلس بزيادة المساهمات لضمان وجود قاعدة تمويل مستقرة يمكن التنبؤ بها. كما دعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحفيز الجهات المانحة عن طريق تحسين كفاءتها التشغيلية والتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، واستكشاف نهج مبتكرة لتعبئة الموارد وبناء الشراكات. طلب البعض الآخر توضيح استراتيجيات التخفيف والتدابير التشغيلية لمعالجة المخاطر المتعلقة بالساحة المالية المتغيرة والمعارضة السياسية المتزايدة بشأن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

104. أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم إلى برنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام وانعكاسه على الخطة الاستراتيجية الجديدة، مشيراً إلى ضرورة مضاعفة التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة. أشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمتابعة العديد من توصيات الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016، وشجعوه على تحليل جهود التنسيق في الخطة الجديدة، استناداً إلى المزايا النسبية للوكالات. شددت الوفود على أهمية التقييم، ومراجعة الحسابات والتحقيقات، وتعزيز الدور الرقابي للمجلس. وأشادوا بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بجمع البيانات وتحليلها، وسلطوا الضوء على أهمية البيانات ذات المصادقية والموثوقية.

105. رحبت مجموعة من الوفود، في بيان مشترك موجه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفصل المشترك، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق المبتكرة التي تنفذ بها المنظمات أعمالها سوياً؛ لشرحها تفصيلاً في الفصل المشترك وفي الخطط الاستراتيجية والميزانيات وأطر النتائج إلى جانب النتائج المشتركة والمؤشرات وطرق التنفيذ. وتطلعون إلى رؤية الخطط والأطر المنقحة التي تعكس قدرًا أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية في الأعمال التنفيذية للوكالات.

106. تطلع مدير قسم البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرًا إلى أن التقدم المحرز بشأن إصلاح الأمم المتحدة نابع من الغايات المنبثقة من قيادة نائب الأمين العام فيما يتعلق بتحقيق الاتساق على مستوى المنظمة وتنفيذ الاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016. وأشار إلى نهجين أساسيين: (أ) استعراض الانجازات بالشكل الذي يعكسها في الخطة الاستراتيجية لعام 2018 – 2021، وكذلك الإطار الخاص بالنتائج؛ بالإضافة إلى (ب) الحفاظ على آليات العمل غير الرسمية المشتركة بين الوكالات اللاحقة للموافقة على الخطة. يجب أن تكون أطر الوكالات مرنة بصورة كافية لتتكيف مع متطلبات الاتساق على مستوى المنظمة للفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاستعراض الذي يجري مرة كل أربع سنوات. يعكس صندوق الأمم المتحدة للسكان النطاق الكامل لشركاته في الخطة الاستراتيجية الجديدة.

13. البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والشؤون المتعلقة بها

107. عرضت المديرية التنفيذية بالنيابة هذا البند وقدمت وثيقة البرنامج القطري للكاميرون و التمديد الأول للبرنامج القطري لمدة عام واحد الخاص بنيكاراغوا، يتبعه المدير الإقليمي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا والذي عرض معلومات أكثر تفصيلاً عن وثيقة البرنامج القطري للكاميرون.

108. استعرض المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري للكاميرون [DP/FPA/CPD/CMN/7] ووافق عليها، وذلك وفقاً لقراره الصادر في 7/2014، وأحاط علماً بالتمديد لمدة عام واحد للبرنامج القطري لنيكاراغوا [DP/FPA/2017/8].

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

14. بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي لها

109. عرضت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرها السنوي لعام 2016 (DP/OPS/2017/2) ومرفقاته. وشددت على أن التنفيذ كان هو المحور الأساسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وخاصة أهداف التنمية المستدامة. كانت إنجازات التنفيذ في تحقيق السلام والأمن هي ثمرة التعاون والتنسيق بين الوكالات. أشار التقرير السنوي إلى أن أهم تدابير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تمثلت في إيجاد فرص العمل والمساعدة التقنية، والطلب المستمر على خدمات المكتب. وفي عام 2016، تصدرت المشتريات قائمة التسليم، وركزت على بناء القدرات الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي. ومما له أهمية مماثلة هو العمل القائم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن البنية التحتية، فيما يتعلق بإنشاء مرافق لإدارة النفايات، وزيادة قدرة المناطق الساحلية على مواجهة التحديات، وتحسين سلامة مخيمات اللاجئين، مع استكشاف نماذج رائدة لتناول أزمة النمو السكاني والتحضر من خلال "البنية التحتية التي تستند إلى الأدلة".

110. وقد سعت الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2018-2021 إلى تجسيد تلك النهج بالإضافة إلى مواءمتها مع الكفاءات الأساسية للمكتب. وحيث إن الموارد البشرية ذات أهمية قصوى، فيسمح نظام المكتب الداخلي للمنظمة بتعديل نشر الموارد البشرية وتوفير المشتريات للاحتياجات المتغيرة. يلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالمعايير الدولية لضمان تحسين عملياته الداخلية للفعالية التشغيلية. وفي عام 2016، تلقى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جائزة ذهبية مرة أخرى من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، أثناء التوسع في نطاق الاعتماد بالحصول على شهادات من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتوسيع نطاق تغطيته للمعايير الدولية في مجال الصحة والسلامة، كما حصل المكتب على اعتماد في إدارة الجودة. وكان الابتكار عنصرًا أساسيًا في قدرة المكتب على تقديم الخدمات، وذلك بفضل برنامجه الجديد لتخطيط موارد المؤسسة وتوسيع إطاره الجديد للحوكمة والمخاطر والامتثال.

111. ورحب أعضاء المجلس بنتائج عام 2016، مع التسليم بأن الكثيرين قد وقعوا في مواجهة سياقات مليئة بالتحديات. وأعربوا مجددًا عن تأييدهم القوي لدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الإدارة المستدامة للمشاريع وتأسيس البنية التحتية والمشتريات. وأشاروا إلى نجاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توفير ثلاثة ملايين يوم عمل للسكان المحليين ووضع برامج للتدريب وإصدار شهادات محليًا. وأبدوا تأييدهم لتعميم بناء القدرات ونموذج التمويل الذاتي، وأشادوا بالصحة المالية الجيدة والاحتياطي التشغيلي المتزايد. ورحبت الوفود باستعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لقيادة عمليات التصميم التقني، وأعربوا عن تأييدهم لمرفق رؤوس الأموال الأولية، ومركز الابتكار والتكنولوجيا، وتجريب التمويل الجماعي من أجل الاستثمار في الأثر الاجتماعي.

112. وشجع أعضاء المجلس المكتب على التركيز على تحسين التوازن بين الجنسين، سواء فيما بين الموظفين وشركاء التنفيذ المحليين، في الخطة الاستراتيجية الجديدة. لقد أعربت الوفود عن سرورها لأن التقرير الأول عن الاستدامة الذي أعده

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يتفق مع نموذج المبادرة العالمية للإبلاغ، ورحبت بتحديثه للمؤشرات الأساسية في ضوء المعايير الدولية. ورأوا أن هناك مجالاً لتحسين التقرير السنوي للحصول على نتائج وأثر أوسع نطاقاً. وشجعت المكتب على عكس التحديات والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017، في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2018-2021، وعلى تعميم ممارساته الابتكارية على نطاق واسع.

113. كان عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمر حيوي لكي تقوم منظومة الأمم المتحدة بإنجازها. واعتراً بالولاية التشغيلية الفريدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودوره في المشتريات المشتركة، شجعت الوفود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على العمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ البرنامج بكفاءة وكفاءة التكلفة. كانت هناك دعوة لمشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على نطاق أوسع في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل حيث يمكن أن تعزز خبرتها القدرات لتحقيق الأهداف. وكان عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المشتريات واستدامة البنية التحتية حاسماً بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المعرضة للصدمات.

114. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعملية التشاركية في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات في الفترة التي سبقت اعتماده. وينبغي تركيز الخطة الجديدة ومواءمتها مع جدول أعمال عام 2030، وجدول أعمال الأمين العام للإصلاح والاستعراض الرباعي السنوات لعام 2016، وضمان أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو منظمة تستند إلى النتائج والابتكار والتعلم وتعمل بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وفقاً للطلبات القطرية وأولوياتها. وينبغي أن تركز الخطة الجديدة على الشباب والاعتراف بحقوق المرأة ودورها كعناصر تغيير، وأن تسد الفجوة بين التنمية الإنسانية والسلام وتحقيق الإنجاز وإعطاء الأولوية لبناء الشراكات والابتكار.

115. ورداً على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد حسن خدماته، بما يتماشى مع خطة عام 2030، وأطلق مبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي. وقد عزز عملياته في مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، ومواءمته مع مبادرة الإبلاغ العالمية. وقد أتاح اعتماد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإدارة المخاطر في المؤسسة والاستعراض الربع السنوي للمديرين رصد المخاطر ومعالجتها بانتظام. وقد حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الكثير من النجاحات بفضل حضوره المحلي الذي ينصب تركيزه على توظيف الموظفين المحليين المهرة وإشراكهم في الأعمال المحلية. وافتتح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراكز ابتكار حيث ربط الاحتياجات المحلية وأصحاب المشاريع بشركات التكنولوجيا الكبرى والمؤسسات التعليمية. وقد اتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً خطوات لتحقيق التوازن بين الجنسين بين الموظفين والعاملين في المشروع والنتائج.

116. واتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2017 بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي.

الجزء المشترك

15. مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية

117. قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقق، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق (DP/2017/26 ومرفقاته)، وقدم مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقق، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريراً عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2016 (DP/FPA/2017/6/Add.1)، و Add.2 ومرفقاتهم) وقدم المدير التنفيذي بالنيابة للصندوق رد الإدارة (DP/FPA/2017/6/CRP.4). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريراً عن أنشطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق (DP/OPS/2017/3) لعام 2016، وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

118. وسلطت الوفود، في تعليقاتها المشتركة، الضوء على أن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ساعدتها على أن تصبح أكثر استدامة وفعالية وكفاءة. وأعربوا عن ارتياحهم للتقارير التي أكدت استقلالية المكاتب ودعمها باستعراضات خارجية. ورحبوا بالرأي العام بشأن ملاءمة وفعالية أطرها الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة عليها. ورحبوا بالمعلومات المقدمة بشأن التقييمات، لكنهم كانوا يرغبون في معرفة كيفية تفسيرهم لمستوى الحالات ونشرها ومزجها، وفعالية نظم منع الاحتيال والكشف عنه. وطلبوا معلومات عن الجهود المبذولة لاسترداد الخسائر، مع التشجيع على استرداد الخسائر في الوقت المناسب. وينبغي للمنظمات أن تعزز وتحدد أولويات منع الاحتيال وكشفه والمعاقبة عليه من خلال اتباع نهج أقوى في منظومة الأمم المتحدة. وحثوهم على الاستجابة لتوصيات المراجعة المتكررة وتقديم تفاصيل عن الردود، بجانب تحديد معالم التنفيذ الرئيسية والأهداف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

119. لقد أعربت الوفود عن ارتياحها لانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات، المفتوحة لأكثر من 18 شهراً، وتحسين معدل التنفيذ. وشجعوا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على معالجة أوجه القصور في إدارة شؤون البائعين والمشتريات، ولا سيما الشركاء المنفذين. وحثوا البرنامج الإنمائي على إدارة المخاطر العالية المحتملة للفساد في مجال المشتريات. وبالنظر إلى التصنيف "المرضي جزئياً"، أشاروا إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات على الحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة عليها، مع الإقرار بإدخال هذه التحسينات وتفعيلها على وجه العموم. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم تحليل للمخاطر التنظيمية وإبراز آرائه العامة. وأعربوا عن قلقهم من أن نقاط الضعف في المشتريات، وإدارة البرامج والإدارة المالية، قد تشكل مخاطر انتمائية ومخاطر تسليم، وتقوض من قدرتها على تقديم القيمة مقابل المال. ووجهت دعوة للحصول على تفاصيل عن التقدم المحرز في تقييمين "غير مرض" لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعملية الشراء. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر، طلبوا أن يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معلومات بشكل أفضل على أساس سنوي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

120. ورحبت الوفود بالتحليل الذي يفسر الرأي بشأن ملاءمة وفعالية إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة وإدراج الممارسات الجيدة. وأشاروا إلى قلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن عدم كفاية الموارد لتوسيع نطاق تغطية المراجعة الداخلية للحسابات أو إدارة قضايا التحقيق المتزايدة والمعقدة. وطلبوا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تفاصيل عن المزيد من الدعم المتوقع لنظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولاحظوا ازدياد عدد توصيات مراجعة الحسابات المنفذة، ورحبوا بتراجع التصنيفات "غير مرض" في عام 2016 في مجال إدارة المكاتب وإدارة البرامج وإدارة العمليات. وبملاحظتهم لزيادة عدد توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة في عام 2016، طلبوا تفاصيل بشأن العوامل الرئيسية. وتوحيهاً إلى المسائل المتعلقة بسلاسل الإمداد وتوافر السلع الأساسية للصحة الإنجابية، شجعوا الصندوق على إيلاء مزيد من الاهتمام للتسليم في المرحلة الأخيرة لضمان وصول السلع إلى المستفيدين. وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعطاء الأولوية لتوصيات مراجعي الحسابات بشأن الاحتيال والإدارة المالية، وأثنى على التزامه بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات والسعي إلى عدم التهاون مع الاحتيال وسوء الإدارة والانتقام على الإطلاق.

121. لم تبتد الوفود أي تعليقات على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

122. وردا على ذلك، أكد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيجري متابعة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تصنيفات "غير مرض"، بما في ذلك إدارة البائعين. وفيما يتعلق بتصنيف المراجعة "غير مرض" لمكتب التعاون بين بلدان الجنوب، أفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أنهى جميع التوصيات الـ 16، مع عدم وجود مسائل لا تزال معلقة.

123. وأكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسره انخفاض أعداد حالات التحقيق والحالات المدعمة بالأدلة والخسائر المالية. وشكلت إحدى الحالات المتعلقة بالاحتيال غالبية الخسارة. وقد طبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة عدم التهاون مطلقاً مع استخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك الاستسلام الطوعي للمعاش التقاعدي للموظف المعني للمساهمة في استرداد الخسائر، الأمر الذي يتطلب تعاوناً مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية بشأن الملاحقة القضائية. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمجلس معلومات عن الخسائر واستردادها على أساس سنوي. ويتناول البرنامج الإنمائي 40 في المائة من توصيات إدارة البائعين، ويشمل جزء منها إنشاء نظام لتصفية الازدواجية وحفظ ملفات البائعين غير النشطين. وقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائين إضافيين في مجال المشتريات للمراكز الإقليمية لدعم المكاتب القطرية، وللشراء المركزي عالي المخاطر لضمان حصوله على أولوية قصوى. وقد جمع البرنامج الإنمائي الوظيفة المالية في منطقتين لتحسين الرقابة والمراقبة المالية.

124. أشار مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ارتفاع أعداد القضايا كان باعثاً للأمل (لأنه يعني زيادة ثقة الموظفين في المكتب ووجود علاقة عمل فعالة بين مراجعة الحسابات والتحقيق) وكان محبطاً (لأنه قد يزداد عدد الحالات، ويجب أن تُمنح له الأولوية). وكانت نصف الحالات مرتبطة بالاحتمالات وكانت خارجية، وكانت بقيتها داخلية؛ وكان حجم الخسائر المحتملة مختلفاً، حيث كانت الحالات الخارجية عادة ذات قيمة أعلى. وأثناء تقييم الخسائر، ركز المكتب على (وقدم) ما يمكن إثباته؛ في قضايا الفساد، ولم تكن هناك البيانات لقياس الخسارة الإجمالية على المحك إذا لم يحدث الفساد. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر، تعاون المكتب مع المكتب القانوني لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق بتغطية مراجعة الحسابات، أثر عدد من العوامل - حجم الحالات والموارد العامة، وتدبير التفتيش، التي أعيدت في منتصف العام - على قدرة المكتب على معالجة حجم عمله. وبالإستعانة بموارد إضافية في عام 2017، كان المكتب يسعى جاهداً للوصول إلى منع تنقلات الموظفين - وهو ما يتوقع تغطيته من مراجعة الحسابات، وهو السبب الذي جعل الدعم الإداري أمراً ضرورياً. وتوحيهاً إلى الانخفاض في التصنيفات "غير مرض" في عام 2016، شددت على أن أعمال المراجعة تستند إلى المخاطر وأن النتائج تتذبذب سنوياً. وشددت على العمل المتواصل مع الإدارة بشأن مكافحة الاحتيال، وشجعت الإدارة على الاستجابة للتوصيات المتعلقة بشكل كلي.

125. وسلط نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على العلاقة الجماعية القوية بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإدارة، التي تقوم على ثقافة المساءلة، مما شجع الموظفين على الكلام وعرض القضايا. وفي المرحلة الأخيرة، كان الصندوق يبرم شراكة مع شركة استشارية لإجراء تقييمات سريعة وتحديد إدارة مثلى لسلسلة الإمداد في المجتمع المحلي تركز على المستفيدين.

126. ذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية، التابعة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن تدابير التفتيش الأخيرة لم تطبق على نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ولم تقترح الإدارة - المعنية بضمان استقلالية المكتب - تخفيضات في الميزانية. وتُستمد ميزانية المكتب من الميزانية الموسمية، مع توقع زيادة في السنة التالية؛ غير أن ذلك يعني تخفيضات في مجالات أخرى. وفيما يتعلق بإدارة المخزون، اتبع الصندوق نهجاً شاملاً في سياسته المتعلقة بسلسلة الإمداد. وأكد من جديد العلاقة الوثيقة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمكتب القانوني والإدارة، وعدم تهاون الصندوق إزاء الاحتيال والسعي إلى استرداد الخسائر.

127. اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 17/2017 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق ورد الإدارة.

16. تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكاتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

128. عرض مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2016 (DP/2017/27)، وقدم مدير مكتب خدمات الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مستشار الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مكتب الأخلاقيات لعام 2016 (DP/FPA/2017/7)، وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (بالإدارة) رد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.5). وعرض المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2016 (DP/OPS/2017/4) ورد الإدارة عليها.

129. أقرت مجموعة من الوفود بدور مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة. ورحبوا بالتنفيذ الناجح لتوصيات مكتب الأخلاقيات المتعلقة في عام 2016، وأعربوا عن تطلعهم إلى تنفيذ مدونة أخلاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنوا على مكتب الأخلاقيات لكونه قابلاً للتكيف وبيّش أعباء عمله بطريقة مبتكرة واستراتيجية. وشددوا على أن توفير التمويل الكافي أمر أساسي لأداء المكتب بفعالية، وشجعوا الإدارة على استكشاف حلول دائمة لسد فجوات التوظيف. وأشادوا بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة مكتب الأخلاقيات في اجتماعات فرق الأداء التنظيمي وشجعوا المكتب على مواصلة تقديم مدخلات في مجال السياسات إليه وإلى مجموعات أخرى. وأعربوا عن تقديرهم للتدريب الذي يضطلع به المكتب في مجال الأخلاقيات، والترعية الابتكارية والتوسع في الدورات التدريبية للموظفين على شبكة الإنترنت. وقالوا إن ارتفاع أعداد الموظفين الذين يسعون إلى الحصول على استشارة مكتب الأخلاقيات يمثل علامة إيجابية، وإن كانت الصعوبة في حل قضية مدعومة بالأدلة، بسبب ضعف التعاون فيما بين الوكالات، أمر يثير القلق. وحثوا إدارة البرنامج الإنمائي على التعاون مع مكتب الأخلاقيات لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالأخلاقيات. ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيلاء الأولوية لموارد مكتب الأخلاقيات.

130. لم يوجه المجلس أي تعليقات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

131. وردا على ذلك، أوضح مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن صاحب الشكوى لم يعد معرضاً لخطر الانتقام في الحالة الواحدة المدعومة بالأدلة، لأن الشخص المنتقم أجبر على مغادرة البلد المعني. وقد مدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد صاحب الشكوى لسنة إضافية، وسمح له بحضور دورات تدريبية خارج البلد رُفضت من قبل. وتتماشى هذه النتائج مع الإجراءات التصحيحية التي يتخذها مكتب الأخلاقيات. وكانت المسألة التي لم تحل بعد هي عدم قدرته على إعادة توجيه صاحب الشكوى إلى منصبه السابق، بسبب السياسات الإدارية التي تتبعها الوكالة المعنية، على الرغم من أن صاحب الشكوى ذكر أنه راض عن دوره الحالي. وشارك مكتب الأخلاقيات مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات في استكشاف سبل التصدي على نحو أكثر فعالية للحالات المماثلة ومواءمة الممارسات.

132. أكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزام إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز ثقافة الأخلاقيات ودعم مكتب الأخلاقيات. وأكدت أنه على الرغم من القيود المالية المفروضة، فإن إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطت الأولوية لتخصيص الموارد لمكتب الأخلاقيات.

133. واعتمد المجلس التنفيذي القرار 18/2017 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.